

Distr.: General
10 January 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السادسة عشرة

٥-١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠٠٨-٢٠٠٩ - دورة استعراضية

ورقات مناقشة مقدمة من المجموعات الرئيسية

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

إسهام المرأة**

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٩-١	أولا - مقدمة
٤	٤٤-١٠	ثانيا - استعراض الالتزامات التي قطعتها الحكومات
١٥	٦٦-٤٥	ثالثا - العقوبات والقيود
٢١	٦٧	رابعا - المسائل ذات الأولوية
٢٥	٧٥-٦٨	خامسا - الاستراتيجيات والفرص الجديدة
٢٧	٧٦	سادسا - الدور الذي يمكن أن تقوم به مجموعة النساء الرئيسية

* E/CN.17/2008/1

** لا تعبر وجهات النظر والآراء الواردة في هذه الورقة بالضرورة عن وجهات نظر الأمم المتحدة.



أولا - مقدمة

١ - تتضمن هذه الوثيقة ما ورد من إسهامات إلى الشركاء المنظمين لمجموعة النساء الرئيسية من عمليتين تشاوريتين نظمتا أثناء اجتماعي التنفيذ الإقليميين لأفريقيا وآسيا اللذين عقدا في أديس أبابا (٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧) وجاكارتا (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧). وفرت العمليتان التشاوريتان القضايا المشتركة ذات الأولوية في هاتين المنطقتين التي ستعالجها مجموعة النساء الرئيسية في ورقة المناقشة هذه المتصلة بالسياسات والبرامج والممارسات في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر. إضافة إلى ذلك، نظمت لمدة أسبوعين، من خلال شبكات نسائية رئيسية وعدة أنظمة لتوزيع البريد الإلكتروني، عملية تشاورية إلكترونية مع منظمات تشارك في عمليات لجنة التنمية المستدامة، بما فيها المنظمة النسائية للبيئة والتنمية، والمنظمة النسائية للتنظيم من أجل التغيير في مجال الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، ومنظمة القائدات الأفريقيات في مجال الزراعة والبيئة، ومؤسسة الخدمة الإقليمية للتكنولوجيا الصناعية الملائمة لغانا. كما أجري استعراض مكتبي وبحث في الوثائق المنشورة ذات الصلة بالموضوع.

٢ - وتشمل شواغل مجموعة النساء الرئيسية وما تطرحه من قضايا لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء، ولا سيما النساء الريفيات، جميع المواضيع والمجموعات. ومن ثم تركز الورقة على الدور الهام الذي تضطلع به المرأة والمساهمة التي تقدمها، وعلى التقدم المحرز لحماية حقوق المرأة تنطوي على تقدير لدورها ومساهماتها، وفي النهوض بإعمال حقوقها، وبالدروس المستفادة والقضايا ذات الأولوية والفرص الجديدة وتعبير عن إدراك لما تواجهه المرأة من عراقيل وقيود في هذا الصدد. غير أن الورقة لم تتناول تناولا وافيا أثر الاتجاهات الحالية في قطاعات الزراعة والتنمية الريفية والأراضي على النساء، وكذلك آثار الجفاف والتصحر. وكان الافتقار إلى بيانات مفصلة حسب نوع الجنس وإلى وثائق منشورة عن المبادرات الناجحة التي اتخذتها نساء في قطاع الزراعة والتنمية الريفية يشكل عائقا كبيرا لدى إعداد هذه الورقة. وأخيرا، كانت الإسهامات الواردة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي محدودة للغاية.

٣ - ويرى الشركاء المنظمون لمجموعة النساء الرئيسية أن هذه الوثيقة ما زالت لا تمثل النطاق الكامل شواغل النساء المتعلقة بالمواضيع العامة والمعقدة التي تناوّلها لجنة التنمية المستدامة. ويجدر بالذكر أن هذه الوثيقة أعدها الشركاء المنظمون في وقت وجيز وبموارد بشرية محدودة جدا. وبناء عليه، يقوم الشركاء المنظمون حاليا بالترويج للعمليات التشاورية الوطنية ودون الإقليمية ولإعداد دراسات الحالات الإفرادية القطرية في منطقة أفريقيا وآسيا

بغرض تقديم استعراض وتحليل يتسمان بقدر أكبر من العمق بشأن القضايا المطروحة في هذه الورقة، وتلك التي لا يزال يتعين طرحها. ومن المؤمل أن يعرض الشركاء المنظمون لمجموعة النساء الرئيسية نتائج تلك العمليات وتحليل المزيد من دراسات الحالات الفردية، بما في ذلك الشركاء الذين سيتولون قيادة العمليات على الصعيد القطري، أثناء الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة في أيار/مايو ٢٠٠٨. وعليه، يشجع الشركاء المنظمون القارئ على أن ينظر إلى هذه الوثيقة باعتبارها وثيقة أولى تقدم المعلومات الأساسية عن استعراض وتقييم وتحليل تنفيذ الالتزامات ذات الصلة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والبرنامج المتعلق بمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

معلومات أساسية

٤ - يزيد حاليا عدد النساء على عدد الرجال في صفوف العاملين في القطاع الزراعي في أنحاء شرق آسيا، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا. وفي مناطق أخرى، توجد في البلدان الأفقر نسبة أعلى من النساء العاملات في الزراعة. وتتكفل العاملات الزراعيات بنصف الإنتاج العالمي من الأغذية، ويعتبرن المنتجات الرئيسيات للمحاصيل الأساسية، بما فيها الأرز والذرة والقمح، وهي تمثل نسبة تتراوح بين ٦٠ و ٨٠ في المائة من المدخول الغذائي في معظم البلدان النامية. وتكاد تستأثر النساء دائما بالمسؤولية عن الاحتياجات التغذوية للأطفال، ويضطلعن بأدوار رئيسية في المهام الزراعية اليومية، كما أنهن يحفرن على الأنشطة التي تدر إيرادات زراعية وغير زراعية ويعتبرن بمثابة القيم على الموارد الطبيعية والإنتاجية^(١).

٥ - والزراعة هي عماد الاقتصاد في أفريقيا. فهي تمثل ٦٠ في المائة من مجموع القوة العاملة، و ٢٠ في المائة من مجموع الصادرات من السلع، و ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها أكبر مصدر للعملة الأجنبية. ورغم أهمية القطاع، فإنه يمر بأزمة يؤكدها وجود ٢٠٠ مليون شخص (٢٨ في المائة من سكان أفريقيا) يعانون من الجوع المزمن، ومعاناة ٢٠ في المائة من السكان من نقص التغذية، وعيش ٥٠ في المائة من السكان تحت عتبة الفقر المحددة دوليا في دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم^(٢).

(١) منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٧؛ موجز اتجاهات العمالة العالمية المتعلقة بالمرأة (سيصدر قريبا).

(٢) الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ٢٠٠٣، برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا.

٦ - وفي آسيا، حيث يوجد ٦٢١ مليون من الفقراء (ثلثا مجموع الفقراء في العالم) الذين يكسبون أقل من دولار في اليوم^(٣)، تشغل الزراعة نسبة تناهز ٦٠ في المائة من القوة العاملة في جنوب آسيا وتساهم بنسبة ٢٢ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة^(٤).

٧ - ورغم أن الزراعة لا تمثل سوى ٥,٩ في المائة من متوسط الناتج المحلي الإجمالي في أنحاء أمريكا اللاتينية، فإنها تمثل أكثر من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العام (تصل النسبة إلى ٣٢ في المائة في حالة غيانا) في ١١ بلدا من أصل بلدان المنطقة الثلاثة والثلاثين^(٥).

لماذا النساء؟

٨ - تشير البيانات الواردة من المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية إلى أن النساء هن من يتكفلن بالزراعة بصفة رئيسية في أفريقيا. فالنساء يقمن بنسبة ٩٠ في المائة من أعمال تجهيز المحاصيل الغذائية وتوفير المياه وجلب الحطب للأسر المعيشية، وبنسبة ٨٠ في المائة من أعمال تخزين الغذاء ونقله من المزارع إلى القرى، وبنسبة ٦٠ في المائة من أعمال الحصاد والتسويق، وينجزن ٩٠ في المائة من مجموع الأعمال الزراعية (مثل العزق والتعشيب)^(٦). وفي المناطق الريفية في الهند، تشغل الزراعة والقطاعات الصناعية المرتبطة بها نسبة تصل إلى ٨٩,٥ في المائة من مجموع العاملات، وفي الصين تمثل النساء نسبة ٤١,٢ في المائة من القوة العاملة في الأرياف في مجال الزراعة وفي المؤسسات الريفية.

٩ - وبالنظر إلى ما ورد أعلاه، ينبغي، لدى تقييم إسهام قطاع الزراعة في الاقتصادات العالمية مراعاة الدور الهام الذي تقوم به النساء والمساهمة التي يقدمنها.

ثانيا - استعراض الالتزامات التي قطعتها الحكومات

١٠ - اعتمدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، باعتبارها معاهدة ملزمة قانونا لصالح المرأة، في عام ١٩٧٩ وصدق عليها ١٨٥ بلدا إلى غاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

(٣) خطاب للسيد هي شانغشوي، المدير العام المساعد لآسيا والمحيط الهادئ، في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ألقى في عام ٢٠٠٧ تحت عنوان: حلقة عمل خاصة بالسياسات بشأن النهضة الاقتصادية الآسيوية: التحديات والآثار على الزراعة والأمن الغذائي والفقير، تايلند.

(٤) البنك الدولي، ٢٠٠٧، تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨: الوقائع الرئيسية الخاصة بالزراعة في جنوب آسيا.

(٥) الدورة التاسعة والعشرون للمؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي نظّمته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٦، الاتجاهات والتحديات في مجالات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والأمن الغذائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(٦) Quisumbing and, 1995.

وتنص الفقرة ٢ من المادة ١٤ من الاتفاقية على ما يلي: "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها، على أساس التساوي مع الرجل، المشاركة في التنمية الريفية والاستفادة منها، وتكفل للمرأة بوجه خاص الحق في: فرصة الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية، وتسهيلات التسويق والتكنولوجيا المناسبة، والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي وكذلك في مشاريع التوطين الريفي" (٧).

١١ - والبلدان التي صدقت على الاتفاقية ملزمة قانوناً بتطبيق أحكامها. وهي ملزمة أيضاً بتقديم تقارير وطنية، مرة كل أربع سنوات على الأقل، عن التدابير التي تتخذها بغرض الامتثال للالتزامات التعاهدية. وأشار تقييم أجري عام ٢٠٠٤ إلى عدم تقديم ٢٦ في المائة من التقارير الأولية للدول الأطراف، اعتباراً من بدء العمل بالاتفاقية. وتواجه اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة التحدي المتمثل في تشجيع الحكومات أو الضغط عليها أو تيسير جهودها بغرض الوفاء بمتطلباتها في مجال الإبلاغ. ومع تزايد عدد التصديقات، يتزايد عدد التقارير الدورية المتأخرة أيضاً ويقل بالتالي أثر الفحص الدولي لامتثال الدول الأطراف للاتفاقية. ولا يطرح تحليل التقارير المقدمة تحدياً رئيسياً يتعلق بتمتع المرأة بالمساواة القانونية التي تكفلها حالياً دساتير عدة بلدان فحسب، بل وكذلك الحالة الفعلية التي تبين إلى أي مدى تتمتع النساء بهذه الحقوق في حياتهن اليومية - حيث يظل واقع النساء، ولا سيما النساء الريفيات، بعيداً كل البعد عن تنفيذ الاتفاقية وإدراج أحكامها في القانون الداخلي.

١٢ - وجاء في إعلان ومنهاج عمل بيجين، اللذين اعتمدهما ١٨٩ بلداً في عام ١٩٩٥، أن "تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك عمليات اتخاذ القرار، وتولي السلطة، هما أمران أساسيان لتحقيق المساواة والتنمية والسلام".

١٣ - كما تصدت معاهدات أخرى بقوة للممارسات التمييزية ولأوجه التفاوت بين القانون والعرف. وقامت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنشأة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على سبيل المثال، بانتقاد القوانين التمييزية التي تمنع النساء من أن يرثن الأراضي كما هو الشأن في الكاميرون (١٩٩٩) والمغرب (٢٠٠٠) وسري لانكا (١٩٩٨) (٨).

(٧) <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm>

(٨) انظر E/C.12/1/Add.40، E/C.12/1/Add.55 و E/C.12/1/Add.24.

ألف - الالتزامات التي قطعتها الحكومات على الصعيد الإقليمي

منطقة أفريقيا

١٤ - تلتزم أفريقيا، ومن ثم فرادى الدول الأفريقية، بالتصدي للمشكلات الجنسانية بطريقة استراتيجية وشاملة.

١٥ - ويشدد الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على الحق في المساواة بين الجنسين. كما يدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الأفريقية الرامية إلى كفالة فرص متساوية للحصول على التعليم بجميع مستوياته وتعزيز ودعم الجهود والمبادرات الرامية إلى ضمان تكافؤ الفرص في حيازة الأراضي وتوضيح الحقوق والمسؤوليات بخصوص الموارد. ويعد تعزيز الدور الذي تضطلع به المرأة في مجالات النشاط أحد المهدفين طويلي الأجل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٦ - ووضعت مفوضية الاتحاد الأفريقي سياسة جنسانية تدعو إلى التكافؤ، أي المناصفة.

١٧ - واعتمدت الجماعات الاقتصادية الإقليمية سياسات وإعلانات ومبادئ توجيهية جنسانية لتعزيز حقوق الإنسان المكفولة للمرأة وحمايتها.

١٨ - فبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بصدد اعتماد البروتوكول الجنساني والإنمائي للجماعة الإنمائية، وهو صك فريد يهدف إلى دمج كافة التزامات الجماعة الإنمائية التي قطعت على الصعيد الإقليمي والقاري والدولي بخصوص نوع الجنس، مثل منهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والأهداف الإنمائية للألفية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق الأفريقي لحقوق المرأة في أفريقيا، في صك دون إقليمي سيحمل الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية على الإسراع بالجهود من أجل تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين في المنطقة. وقد تم بوجه خاص ما يلي:

(أ) صدقت ٥١ دولة من أصل الدول الأعضاء الأفريقية الـ ٥٣ في الاتحاد الأفريقي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ب) وقع ٣١ بلداً من أصل ٥٣ بلداً وصدقت أربعة بلدان على الميثاق الأفريقي لحقوق المرأة في أفريقيا؛

(ج) هناك محاولات جارية لتوليد دراسات استقصائية للفقر تجرى أثناء عمليات استراتيجية الحد من الفقر، ستوفر الأساس لتحليل جنساني أعمق بشأن ملامح الاقتصاد الكلي والملاحة الاجتماعية والاقتصادية. وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥، أعد ٤٨ بلداً استراتيجيات وخطط عمل للحد من الفقر اشتملت على شواغل جنسانية؛

(د) أدى النظر في ميزانيات الشؤون الجنسانية في بعض البلدان إلى عمليات أكثر شفافية لمراعاة الاعتبارات الجنسانية في النفقات العامة.

منطقة آسيا

١٩ - صدقت البلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (باكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند) على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. واتخذت الفلبين وإندونيسيا وتايلند خطوات قانونية وتدابير في مجال السياسات لتعميم مشاركة المرأة في التنمية^(٩).

٢٠ - وفي الهند، نص التعديلان الدستوريان ٧٣ و ٧٤ اللذان اعتمدا في عام ١٩٩٢ على أن تبلغ نسبة تمثيل المرأة في مستويات الحكم المحلي الثلاثة الثلث وعلى أن تشكل النساء ثلث رؤساء مؤسسات الحكم المحلي. وبلغت عضوية هذه المؤسسات من النساء مليون امرأة في كل انتخاب من الانتخابات اللذين نظما منذ مطلع التسعينات؛ ويقدر أن هذا التشريع كان له أثر إيجابي على ٦ ملايين امرأة.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢١ - صدقت جميع بلدان أمريكا اللاتينية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٢ - وفي عام ٢٠٠٤، شغلت النساء ١٩ في المائة من المقاعد البرلمانية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مقابل ٩ في المائة من المقاعد في جنوب آسيا، و ١٣ في المائة من المقاعد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ١٨ في المائة من المقاعد في شرق آسيا والمحيط الهادئ^(١٠).

(٩) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ESD/RIM/2007/1، موجز تجميعي للتقارير المواضيعية المتعلقة بالزراعة والأراضي والتنمية الريفية والتصحر والجفاف - تقييم التقدم المحرز في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

(١٠) البنك الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات الجنسانية: <http://genderstats.worldbank.org/home/asp>.

باء - دراسات حالات إفرادية مختارة

حق المرأة في ملكية الأرض في نيكاراغوا^(١١) وفي إثيوبيا^(١٢)

٢٣ - في نيكاراغوا، أدى الدعم السياسي القوي في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات لحق المرأة في الأرض إلى زيادة كبيرة في عدد النساء اللاتي لديهن حجة قانونية لامتلاك الأرض. وتعكس هذه السياسة، التي تحققت بفضل برامج إصدار سندات ملكية مشتركة، قدرة الإرادة السياسية على تعزيز المساواة بين الجنسين في الحقوق الخاصة بالأراضي. فقد سجلت طفرة في سندات ملكية الأرض التي تحوزها النساء إذ ارتفعت من ١٠ في المائة من مجموع السندات الصادرة في الثمانينات إلى ٤٢ في المائة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠.

٢٤ - وجاءت هذه المبادرة نتيجة عدة خطوات حاسمة: ففي المقام الأول، اعترفت الحكومة رسمياً بحقوق المرأة بتصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٨١. وأعقب ذلك إنشاء مكتب معني بالمرأة عام ١٩٨٣ بإدخال تعديل على الدستور عام ١٩٨٧ يقضي صراحة بضمان تساوي المرأة مع الرجل في الحقوق. وفي عام ١٩٩٥، ظهرت أحكام في التشريعات المتعلقة بالأراضي الزراعية تشجع على تخصيص الأراضي للأزواج وإصدار سندات ملكية مشتركة بين الزوجين. وقد صار هذا الأمر إلزامياً بين أي رجل وامرأة يتزوجان.

٢٥ - وكان لقانون ينظم التعاونيات صدر عام ١٩٨١ دور حاسم في جميع التغيرات، إذ منح النساء حق الانخراط في التعاونيات (وقد أقدمن على ذلك بسرعة وبأعداد كبيرة). وتمكنت النساء، بفضل التعاونيات، من الحصول على الأرض لاستغلالها في الزراعة، ومن الاستفادة من الخدمات المالية وخدمات التدريب الحكومية، ومن المشاركة في اتخاذ القرار فعلياً، ومن التعبير عن احتياجاتهن في سبيل تحسين أوضاع النساء في نيكاراغوا جميعاً.

٢٦ - وفي إثيوبيا، أصدرت في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ لحوالي ستة ملايين أسرة معيشية (١٨ مليون قطعة أرض) شهادات أثبتت لكلا الزوجين حقوقاً مشتركة قابلة للتوريث لاستغلال الأرض، لكنها ما زالت تقيد تصرفات نقل الملكية. وأشار أكثر من

(١١) مركز الدراسات والتعاون الدولي Ceci, S. 2005. ورقة بشأن حصول المرأة على الأرض في نيكاراغوا (Women's Access to Land in Nicaragua) صادرة في خلاصة الدراسات القطرية بشأن المساواة بين الجنسين والأرض (Gender and land compendium of country studies). منظمة الأغذية والزراعة: روما.

(١٢) البنك الدولي، ٢٠٠٧، تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨: الزراعة من أجل التنمية: الأبعاد الجنسانية (Agriculture for Development: The Gender Dimensions).

٨٠ في المائة ممن شاركوا في استقصاء تقييمي إلى أن عملية إصدار الشهادات حسّنت أوضاع النساء.

نهج محدد الأهداف من أجل النساء في نيبال^(١٣)

٢٧ - نُفذ مشروع أقاليمي من أجل المرأة في نيبال موضوعه "تمكين المرأة في مجالي الري وإدارة الموارد المائية من أجل كفالة الأمن الغذائي والصحة للأسر المعيشية" في كمبوديا وزامبيا ونيبال بهدف اختبار طريقة مبتكرة لتوفير خدمات الري إلى الأسر المعيشية المحرومة من خلال تمكين المرأة.

٢٨ - ورغم أن عملية تنفيذ المشروع في نيبال تأثرت سلباً بحالة النزاع السياسي المزعجة في البلد، فضلاً عن الحدث التاريخي المتمثل في مذبحه الأسرة الملكية التي وقعت عام ٢٠٠١ وأعاق تنفيذ المشروع لما لا يقل عن ثلاثة أشهر، فقد حقق المشروع بعد ذلك نجاحاً لا بأس به بفضل شركائه في المقاطعات، ولا سيما مجموعات المزارعات والناشطات في مجال التعبئة الاجتماعية على الصعيد المحلي.

٢٩ - ويقدم المشروع خدمات لـ ٢٠١٥ أسرة معيشية تفتقر إلى الموارد، مستهدفاً النساء عن طريق تمكينهن من تنظيم أنفسهن من أجل تحسين حالتهن الاجتماعية والاقتصادية. فعند انطلاق المشروع، كانت معظم الأسر المعيشية المستهدفة تستطيع إطعام نفسها لفترة تتراوح بين ٣ و ٩ أشهر ليس إلا، أما الآن فقد أصبحت قادرة على معالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي إذ توصلت إلى تأمين الطعام لفترة تتراوح بين ١٠ و ١٢ شهراً عن طريق الري على مدار السنة، وتنويع المحاصيل، وتربية الماشية، فأتاح لها ذلك منتجات زراعية تقنت منها وتبيع لتشتري حبوباً غذائية إضافية.

٣٠ - وركز المشروع في معالجة المشكل الرئيسي على التحديات المطروحة في مجال استدامة أنظمة الري، بفعل تدني مشاركة الأسر المعيشية الفقيرة وتدني نسبة تقاسمها للمنافع، وبخاصة النساء منها. فأنظمة الري التقليدية، التي تركز بشدة على الاعتبارات القائمة على الإنتاج والموجهة لتحقيق النمو من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية، فشلت نوعاً ما في مراعاة مصالح المزارعين الفقراء المهمشين، ولا سيما منهم الأميون والذين لا يملكون أرضاً وأصحاب القطع الأرضية الصغيرة والفئات والطوائف المغلقة المعرضة للاستغلال الاقتصادي التي تعاني نتيجة للتمييز الاجتماعي. فأنظمة الري هذه تكاد تولي ظهرها لمشاركة

(١٣) نفذت دائرة المياه التابعة لشعبة الأراضي والمياه في منظمة الأغذية والزراعة المرحلة التجريبية للمشروع.

الفئات المستضعفة من المجتمعات المحلية، إذ تتبع نهجا ذا توجه مغرق في التقنية لا يراعي الاعتبار الاجتماعي.

٣١ - وترد أدناه الدروس الهامة المستفادة عبر السنين التي استغرقها تنفيذ المشروع:

(أ) استهداف جميع فئات المجتمع: برهنت عملية الشبكة النسائية الدولية لتحديد الأهداف وتجربتها في هذا المجال على أنه يمكن الوصول إلى النساء المفتقرات إلى الموارد، ولا سيما المنتميات منهن إلى الطوائف المغلقة المستبعدة اجتماعيا من خلال تحليل اجتماعي تشاركي يجري بمشاركة جميع قطاعات المجتمع المحلي متى تلقى المنفذون توجيهها جيدا بشأن أهداف المشروع الاجتماعية وأثره المنشود. وقد اختيرت الأسر المعيشية الفقيرة باتباع نهج تفاعلي تشاركي يستند إلى بناء توافق في الآراء مع الأسر المعيشية الأحسن حالا أيضا؛

(ب) اتباع نهج تشاركي متعدد الأبعاد: كانت إقامة شراكة بين مختلف القائمين على تنفيذ أنشطة التنمية مثمرة جدا. فعلاوة على تقاسم المسؤوليات بين الوكالات، تم أيضا تقاسم القيم التنظيمية في إطار ثقافة العمل بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية؛

(ج) الناشطات في مجال التعبئة الاجتماعية على الصعيد المحلي: ظل دور الناشطات في مجال التعبئة الاجتماعية على الصعيد المحلي في إطار مشروع الشبكة النسائية الدولية من أجل تنظيم المجموعات النسائية وتنمية قدراتهن دورا حاسما في تعبئة النساء للمشاركة واقتسام المنافع في مشروع الشبكة؛

(د) القيادة المنسقة: برهنت وزارة الزراعة على فعاليتها في تنمية خبرة متنامية، لا سيما في مجال استيعاب الحاجة إلى الجمع بين الري والزراعة لما فيه مصلحة المزارعات فضلا عن زيادة الوعي بمسائل الصحة والتغذية؛

(هـ) بناء قدرات مختلف أصحاب المصلحة: تمكن نموذج الشبكة النسائية الدولية، بفضل بناء قدرات أعضاء أفرقة الشبكة المحلية وأفرقتها في المقاطعات في مجال التخطيط التشاركي الذي يراعي المنظور الجنساني والنهج الإنمائي متعدد الأهداف، من أن يحتفظ بفعاليته في تغيير المواقف والسلوك إزاء مشاركة النساء في الأنشطة الإنمائية وتقاسم منافعها؛

(و) تكنولوجيا الري المواتية للمرأة والفقراء: نفذ مشروع الشبكة النسائية الدولية، بإسهام فني من مؤسسة التنمية الدولية، أنظمة ري صغيرة جدا تراعي وضع المرأة بهدف تحقيق الأمن الغذائي للأسر المعيشية، ومن هذه الأنظمة الري بالتقطير والمضخات ذات الدواسة والرشاشات؛

(ز) إدماج المنظور الجنساني: تمكن المشروع، بفضل النهج التشاركي الذي يراعي المنظور الجنساني، من تحقيق تقدم هام في تمكين المرأة من حيث زيادة الحراك والقدرة على اتخاذ القرار والدور الإداري في مجال الري الصغير وتخطيط الأنشطة الإنمائية المحلية والمطالبة بالموارد الإنتاجية الإضافية وما إلى ذلك، وهو ما ينبغي تعزيزه أكثر فأكثر لتحقيق الاستفادة، عن طريق بناء قدرة المنفذين.

نجاح متكامل - حلقات عمل للتوعية الجنسانية وتدريب على كيفية الحصول على التكنولوجيا - لمساعدة النساء في بلدة غيميسي في غانا على استخلاص زبدة جوز شجرة أم القرن^(١٤)

٣٢ - مجموعة فيلينكريكري (Villinkrikri) في غيميسي طائفة من النساء يرتبطن ارتباطا غير رسمي ويعملن في استخلاص زبدة جوز شجرة أم القرن (شجرة الكريته) باعتبار ذلك نشاطا مدرا للدخل يحقق لهن استدامة أسباب معيشتهم. وتضم المجموعة إحدى وأربعين امرأة تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٧٩ عاما. وأغلب النسوة متزوجات، ونصفهن تقريبا زوجة ثانية أو ثالثة. كما أن لنصفهن تقريبا أسرا معيشية من ٤ إلى ٦ أفراد، ولبقيتهن أسر معيشية من ٧ إلى ١٥ فردا، ويبلغ متوسط الدخل السنوي لكل أسرة معيشية ما قدره عشرة ملايين سيدي، أي ما يعادل حوالي ١ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وباستثناء الكاتبة، فإن النساء ليس فيهن متعلمة أو ذات دراية بالعمل المصرفي.

٣٣ - وهؤلاء النساء كن فيما سبق يستخلصن زبدة جوز شجرة أم القرن بطرق تقليدية يشوبها عدد من العيوب الإنتاجية والبيئية. ومن ذلك أن مختلف المراحل السبع للعملية فيها مشقة، وعملية المعالجة تستغرق وقتا طويلا، والقدرة الإنتاجية متدنية، بالإضافة إلى الإفراط في استعمال المياه والخطب، وتعرض النساء للحرارة والأدخنة لفترات طويلة. وعلاوة على أن العملية تتطلب جهدا كثيفا، فهي تستغرق وقتا طويلا. فعلى سبيل المثال، كانت النساء يضطرن إلى المشي مسيرة كيلومترين اثنين لطحن النواة أو أن يستعملن الرحي الحجرية التقليدية لطحنها قبل استخلاص الزيت بوسائل تقليدية.

٣٤ - وبسبب نقص رأس المال المتداول فقد كان المصدرون يتحكمون في النساء حتى ينتجن لهم الزبدة بتكلفة منخفضة جدا وفي ظل شروط مزرية جدا. ونُظمت سلسلة من حلقات العمل للتوعية الجنسانية تلتها دورات تدريبية بشأن كيفية تشغيل آلات المعالجة وصيانتها. ووفر القادة التقليديون الأرض التي مهدت الطريق لتشييد مبنى دائم لإيواء

(١٤) مؤسسة الخدمة الإقليمية للتكنولوجيا الصناعية الملائمة، غانا.

معدات المعالجة الآلية، وتتكون من مطحنة وآلة عزل القشرة ومعصرة ومحرك ديزل، وقد تم تركيبها جميعاً.

٣٥ - ونُظمت حلقات العمل للتوعية الجنسية لصالح أعضاء مجلس المقاطعة وأزواج النساء أعضاء المجموعة النسائية. ثم سُفرت النساء إلى خارج بلدتهن ليشاهدن ما قامت به نساء أخريات في أماكن أخرى. وانطلق العمل في المشروع الريادي للإنتاج التجاري لزبدة جوز أم القرن باستعمال المعدات التي تم تركيبها. ثم تلقت النساء تدريباً على مسك الدفاتر والمبادئ الأساسية في المحاسبة، وبعد ذلك فُتح حساب مصرفي للمجموعة وللعضوات عن طريق ربط الاتصال بالمصرف المحلي ومجلس المقاطعة.

٣٦ - وأثناء تنفيذ المشروع، استُخلصت الدروس المهمة التالية:

(أ) كان التعامل مع مجموعة أمية بالكامل عقبة كأداء في المراحل الأولى، غير أن تواتر تنظيم دورات تدريبية جنسانية ساعد على زيادة ثقة النساء، الأمر الذي ساهم كثيراً في تعلم النساء بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً؛

(ب) تسهم النساء في إجمالي حجم الزبدة المستخلصة من جوز أم القرن في المقاطعة. إلا أن ثمة مشكلات تتمثل في انعدام الأسواق المضمونة، وانخفاض أسعار المنتج، وبالتالي تسجيل هوامش صافية دنيا. ويحد مستوى الأمية المرتفع من مشاركتهم الكاملة في عمليات تنمية المجتمع المحلي، وهي عمليات سياسية تتطلب معرفة كافية بمبادئ الحساب وفهماً للغة الانكليزية كتابةً وتخطياً؛

(ج) مكّن التعاون ما بين أصحاب المصلحة من إنجاز المشروع بنجاح.

مبدأ "كما أخذت تعطي" وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في زامبيا^(١٥)

٣٧ - استفاد من مشروع هايفر (Heifer) الدولية في خمس مقاطعات في زامبيا ما يقرب من ٧ ٠٠٠ شخص حققوا الاكتفاء الذاتي بفضل ما قدم لهم من عطيات تشمل أطعمة وحيوانات مدرة للدخل وما وفر لهم من تدريب في مجال الزراعة المستدامة بيئياً. وقد ركز مشروع هايفر الدولي في زامبيا بشكل استراتيجي على زيادة مشاركة المرأة في التنمية على جميع المستويات، يقر أيضاً بمشاركة الرجل في التخطيط والتنفيذ والاستفادة من المشروع.

(١٥) لجنة العمل المشترك للنهوض بالمرأة، ٢٠٠٥، ميريل دجيمز - سيرو، المؤلف، وماغي ريندج، المحرر، بيان ما لتعميم المنظور الجنساني من قوة (Revealing the Power of Gender Mainstreaming).

ويقوم نهج المنظمة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني على إطار إدماج المنظور الجنساني الذي يشمل الإرادة السياسية والقدرة التقنية والمساءلة والثقافة التنظيمية.

٣٨ - تشمل استراتيجيات المشروع تدريب الموظفين والشركاء في المسائل الجنسانية بالاستعانة بخبير استشاري؛ إعطاء الأولوية للمجموعات التي تشكل النساء ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من أعضائها في عملية الموافقة على المشاريع؛ تطوير أدوات لتحليل الجنساني؛ تعزيز الشراكة مع المنظمات ذات التوجه الجنساني؛ الاستفادة من دراسات الحالات الإفرادية بشأن المسائل الجنسانية لوضع المناهج؛ وإتاحة الفرصة على قدم المساواة للنساء والرجال والأطفال في جميع مستويات تنفيذ المشاريع.

٣٩ - واستخلصت الدروس التالية:

(أ) تأثرت البرامج والمشاريع بصورة مباشرة بالمواقف المؤسسية الجديدة إزاء النساء اللاتي أصبحن الآن مدربات على تربية المواشي الكبرى ويتسلمن هذه الدواب. وقد أدى إعطاء النساء حيوانات الجر الكبيرة، في إطار استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني، إلى تحطيم الأفكار النمطية التي تحصر دور النساء في ملكية الماشية المجترّة الصغيرة؛

(ب) إن ما كان لدى الرجال بداية الأمر من موقف مشكك في قدرة المرأة على القيادة على المستوى المؤسسي وعلى مستوى المشاريع آخذ اليوم في ترك المجال لموقف الدعم؛

(ج) بفضل الفهم التام لأثر العادات الثقافية على وضع المرأة في المجتمع - وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الإرث - نقحت المنظمة سياساتها لتضمينها مبدأ "كما أخذت تعطي" بحيث تعطي للأسرة (رجالاً ونساء)، بدلا من إعطاء الملكية كاملة للذكور كما كان الأمر قبل تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛

(د) تقضي العادات بأن الماشية وممتلكات الرجل الأخرى تؤول إلى أقاربه لا إلى الزوجة والأولاد. وفضلا عن ذلك، أدرج مشروع هايفر الدولي بندا في العقد الموقع مع المزارعين يسمح للمرأة التي يموت عنها زوجها بأن ترث الماشية. وهذا يمثل تغييرا مهما وسمة بارزة لما تحدته استراتيجيات تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أثر يقلب الأوضاع؛

(هـ) شجعت الملكية الثنائية أو الجماعية للموارد والممتلكات، المعتمدة في العقود المنقحة لمنظمة هايفر، النساء على القيام بدور طليعي في المفاوضات والنقاشات العامة في المجتمعات المحلية.

نساء سوراشترا المشتغلات في قطاع الأعمال الزراعية التجارية في الهند

٤٠ - قد يصادف أي زائر لقرية جامبور الصغيرة الواقعة في تالالا تلوكا بمقاطعة جوناغاد في ولاية غوجارات، أناس من طائفة السيدي. وهم جميعا يشبهون الأفارقة ولكنهم يتحدثون الغوجارات. وأبناء السيدي شعب قبلي ينحدر من أصل أفريقي أساسا (إثيوبيا)، كانوا قد جُلبوا إلى الهند قبل حوالي ٤٠٠ عام للعمل عبيدا للملك جوناغاد.

٤١ - ويشغل هؤلاء القوم عمالا مياومين في الزراعة وفي مهن أخرى غير زراعية. وتعمل نساؤهم في الغالب في جمع الحطب من غابة جير وبيعه، وهذا العمل هو أحد مصادر رزقهم الأساسية. ومعظمهم فقراء ليست لديهم موارد كافية تدعم مصادر رزقهم. فهم يملكون بعض الأراضي (٥, ٠ هكتار في المتوسط) ولكن معظمهم لا يزرعها لافتقاره إلى الموارد الكافية. ويتكفل بزراعتها عنهم، لقاء أسعار زهيدة جدا، مزارعون منعمون ومرابون. وكانت هناك جهود بذلتها الحكومة وبعثات تبشيرية لتأهيلهم ولكنها لم تصب سوى نجاح قليل لأن النهج المتبع كان يركز في معظمه على تقديم الرعاية بدل تعليمهم الاعتماد على الذات. ويضاف إلى ذلك أن معظم الجهود ركزت على الرجال في حين أن نساء السيدي هن من يعلن أسرهن بصورة رئيسية.

٤٢ - واضطلع برنامج آغا خان للدعم الريفي (الهند)، وهو منظمة غير حكومية، بمجموعة من الأنشطة في القرية، وطلبت مجموعة نساء جامبور، التي انتقلت إلى سورانتناغر في زيارة لعرض منتجاتها قبلت فيها بالتشجيع، أن تتولى نشاط إنتاج السماد العضوي. وتبيع المجموعة المنتجات مباشرة في القرى القريبة والقرى الكائنة في المناطق المحيطة، وإن كان بعض المزارعين من خارج سوراشترا يشترونها أيضا منها.

٤٣ - ويرد في هذا الصدد أن الزراعة باستخدام أسمدة طبيعية بدأت تبرز بوصفها أحد الحلول للزراعة والبيئة المستدامتين. فهي تحسن قدرة التربة على امتصاص الماء، إذ يجتذب السماد العضوي المواد المغذية داخل التربة ليتيحها بعد ذلك للنباتات لفترة أطول، وتحسن النباتات ونمو الجذور لأن المواد المغذية الأساسية، بما في ذلك عناصر نزره مثل الحديد والمنغنيز والنحاس والزنك والبورون، تكون متاحة عندما تحتاجها النباتات. وتحسن هذه الزراعة القدرة على الاحتفاظ بالماء، ومقاومة التحات الناتج عن المياه أو الرياح، وتحد من أمراض النباتات.

٤٤ - وقد وجد حساييا أن المزارع يوفر باستخدام السماد العضوي قرابة ٦٣٠ ١ روبية عن الفدان الواحد. فقد كان المزارعون يضعون حمولتي شاحنة من روث البقر وكيسا واحدا

من فوسفات ثنائي الأمونيوم مما يكلف ٤٠٠ و ٤٣٠ روبية تباعا. أما باستخدام السماد العضوي، فإنهم يضعون حمولة شاحنة واحدة من روث البقر و ٢٥ كيلوغراما من فوسفات ثنائي الأمونيوم و ٣ أكياس من السماد الطبيعي كلفتها ٢٨٠٠ روبية. وقد أصبحت مجموعة نساء جامبور مع مر السنين من أنجح المجموعات التي لم تنفك تروج للزراعة باستخدام السماد الطبيعي. كما أن المجموعة أصدرت نشرة تفصل أوجه استخدام المنتج وآثاره ودأبت على تسويقه من خلال مشاركتها النشطة في معرض كريشي ميلاس (معرض المرأة). فالنساء لا يكسبن إيرادات فحسب، بل إنهن تعلمن سبل إدارة أعمالهن التجارية ويتطلعن الآن إلى الشروع كذلك في إنتاج السماد الدودي.

ثالثا – العقبات والقيود

عدم المساواة بين الجنسين بوصفه سببا رئيسيا من أسباب إبطاء تقدمنا

٤٥ - إن أوجه عدم المساواة بين الجنسين تضر بالاقتصاد. فتحليلات الاقتصاد الكلي بشأن أفريقيا، التي تجريها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، تظهر باستمرار أن عدم المساواة بين الجنسين يشكل عنصرا يعيق النمو وجهود الحد من الفقر. فهناك، على سبيل المثال، دراسة أجرتها هذه المؤسسات الثلاث في عام ٢٠٠٠، بعنوان "هل تستطيع أفريقيا اللحاق بالركب في القرن الحادي والعشرين؟" وتكشف هذه الدراسة أن لأفريقيا إمكانات نمو كامنة غير مستغلة تتمثل في الشراكات التي يمكن أن تقوم بين الحكومات والأسر المعيشية، وبخاصة نساء هذه الأسر. وتخلص الدراسة إلى أن عدم المساواة بين الجنسين مشكلة اجتماعية واقتصادية، وأن زيادة المساواة يمكن أن تشكل قوة هائلة تعجل بوتيرة الحد من الفقر في أفريقيا^(١٦)، وأن الحد من اللامساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد الأساسية اللازمة لتحقيق النمو والتصرف فيها وسيلة ملموسة لتسريع خطى النمو وتنويع مجالاته، مما يجعله أكثر استدامة ويكفل في الآن ذاته مساهمة الفقراء فيه واستفادتهم منه. وهذا يتسق مع أعمال تحليلية أخرى للاقتصاد الكلي تظهر مدى ما لعدم المساواة الجنسانية من دخل مباشر أو غير مباشر يحد من النمو الاقتصادي^(١٧).

٤٦ - ويبين الجدول فوائد معالجة الشواغل الجنسانية بالصيغة التي وثقت بها في عدد من الحالات:

(١٦) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، The Missing Link in Growth and Sustainable Development: Closing the Gender Gap, 2004. (الحلقة المفقودة في النمو والتنمية المستدامة: سد الفجوة بين الجنسين).

(١٧) Blackden & Canagarajah، البنك الدولي، ٢٠٠٣.

الشواغل الجنسانية والنمو: الفاقد في الإنتاج والدخل والرفاه

بوركينافاسو: تحويل الموارد الموجودة بين قطع أراضي الرجل والمرأة داخل الأسرة المعيشية الواحدة يمكن أن يزيد الناتج بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة.

كينيا: إعطاء المزارعات نفس ما يتلقاه الرجال من مدخلات زراعية وتعليم يمكن أن يزيد مردودهن بأكثر من ٢٠ في المائة.

تنزانيا: تخفيف أعباء المرأة التي تستهلك وقتها يمكن أن يزيد الإيرادات النقدية للأسر المعيشية لصغار مزارعي البن والموز بنسبة ١٠ في المائة، وإنتاجية اليد العاملة بنسبة ١٥ في المائة، وإنتاجية رأس المال بنسبة ٤٤ في المائة.

زامبيا: تمكين المرأة من نفس ما يتمتع به نظيرها الرجل عموماً من استثمار رأسمالي في المدخلات الزراعية، ومنها الأرض، يمكن أن يزيد الناتج في زامبيا بنسبة تصل إلى ١٥ في المائة.

المصدر: (1999) Blackden and Bhanu (2007); World Bank.

٤٧ - وانطلاقاً من مستوى الاقتصاد الكلي وحتى مستوى الأسرة المعيشية، يحد كثيراً عدم الاعتراف بإسهام المرأة وعدم تقديره من قدرتها على البقاء في موقع القوة وصون المساواة. فالمهام المنزلية والإنجابية مثل جمع الحطب وجلب الماء والعناية بالأطفال والمسنين كثيراً ما ينظر إليها على أنها من واجبات المرأة ولا تعتبر عموماً أنشطة اقتصادية، ومن ثم لا تعتبر "عملاً"، بالرغم من أنها تزيد كثيراً من العبء الواقع على المرأة^(١٨).

٤٨ - وهناك حالات تشير إلى أنه حتى عندما تتولى نساء عمليات كبيرة تتصل بالزراعة مثل إنتاج الألبان، فإن الرجال هم الذين يحصلون إيرادات العمليات الزراعية وإنتاج الألبان لأنهم هم من يقومون عادة بتسويق المنتجات وليس النساء. ثم إن القرارات المتعلقة باستخدام إيرادات الأسرة عادة ما يتخذها رجال، وهو ما يترتب عليه أن الاستثمار في العمليات الزراعية لا يحظى بالأولوية المنشودة، وتكون نتيجة لذلك أن الإنتاج الزراعي هو الخاسر.

(١٨) منظمة الأغذية والزراعة، موجز سياسات التنمية الزراعية والريفية المستدامة، ٢٠٠٧، المرأة (سيصدر قريباً).

تجاهل حقوق الإنسان الأساسية للمرأة

- ٤٩ - مما يقلل ويضعف عموماً حقوق المرأة القانونية، التحيزات القائمة في القوانين الرسمية والعرفية، والمعايير والقيم الاجتماعية. فالتمييز القائم على نوع الجنس إنما يعني بعبارة أخرى أن المرأة تتلقى أجراً أقل من أجر الرجل عن العمل المتكافئ، وتحظى بحماية اجتماعية وتمثيل أقل مما يحظى به الرجل في إطار النقابات والمفاوضات الجماعية وتقل فرصها التعليمية. ولا تزال المرأة تحرم من حقوقها في ملكية الأراضي التي تزرعها والتصرف فيها. فالمرأة لا تزال تعمل دون أجر في الظل بمزرعة الأسرة أو تعمل بأجر منقوص في مزارع الآخرين.
- ٥٠ - وتؤكد لجنة وضع المرأة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن "التمييز في حق امتلاك الأراضي انتهاك لحقوق الإنسان" (١٩).

عدم حصول المرأة على الأرض وامتلاكها والتصرف فيها

- ٥١ - الأرض في كثير من البلدان النامية هي أساس الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويتضح من الخبرات المستقاة من مشاريع إنمائية أن تمتع المرأة بحقوقها في الأرض والتصرف فيها يمكن أن يعزز الأمن الغذائي والفرص الاقتصادية ويحسن تغذية الأطفال وصحتهم وتعليمهم، بل ويمكن أن يحد من العنف المنزلي.
- ٥٢ - وتملك المرأة أقل من ٥ في المائة من أراضي العالم (٢٠). وحتى في أوساط فئة واسعة ومتزايدة من الأسر المعيشية التي ترأسها إناث بحكم الواقع (كما في الهند حيث تقدر هذه الفئة بنحو ٣٥ في المائة)، لا يحصل سوى عدد قليل من النساء على قطع أرض مباشرة باعتبار ذلك حقاً من حقوقهن.
- ٥٣ - وفي كينيا، يفيد اتحاد المحاميات في تقريره لعام ١٩٩٦ أن حوالي ١ في المائة فقط من النساء يملكن أرضاً. وفي أوغندا، رغم أن النساء يمثلن ٧٠ في المائة من اليد العاملة الزراعية (٢١) فإنهن لا يملكن سوى ٧ في المائة من سندات ملكية الأراضي المسجلة (٢٢).

(١٩) Crowley, E. 1998. *Women's right to land and natural resources: Some implications for a human-rights based approach*. FAO: Rome, Italy

(٢٠) معهد التنمية الزراعية، ٢٠٠٧، المرأة والأرض - مكان للتخفيف من الفقر. انظر www.rdiland.org/EVENTS/2007womensday.html#women

(٢١) تحالف الأراضي في أوغندا، ٢٠٠٠، الحالة والتحديات الراهنة في عملية إصلاح الأراضي في أوغندا: منظور منظمة غير حكومية <http://www.acts.or.ke/paplr/docs/CTPAPLRR-UgandaLandAllianceRugadyaPaper.pdf>

(٢٢) حكومة أوغندا، ١٩٩٩، خطة العمل المعنية بالمرأة. كامبالا: وزارة الشؤون الجنسانية، والعمل والتنمية الاجتماعية.

وفي الكاميرون، تكشف سجلات الأراضي أن أقل من ١٠ في المائة من النساء يملكن سندات ملكية أراض وأن هذه النسبة لا تصل سوى إلى ٣,٢ في المائة في المقاطعة الشمالية الغربية، وهو ما يمثل بالكاد ٠,١ من مجموع الأراضي المسجلة.

٥٤ - وفي العديد من المناطق النامية، يتعين على المرأة عادة أن تحصل على الحق في ملكية الأرض من الرجل الذي يكون عموماً زوجها أو ابنها. وبالتالي فإن ضعف حقوقها في ملكية الأرض يضعها في موقف اجتماعي ضعيف إلى أبعد حد، وبخاصة إذا كانت أرملة أو معيلة لأسرة معيشية. ففي الكاميرون، تصبح المرأة في وضع غير مأمون بمجرد وفاة زوجها أو أبيها ويصل الأمر في بعض الحالات إلى أنه حتى إذا ما صدر عنهما إلى الزوجة أو البنت حجة ملكية قانونية، تتدخل أعمال السحر أو تنشأ منازعة خطيرة على الحدود لا لشيء إلا لإبعاد المرأة عن الحقوق في الممتلكات^(٢٣).

٥٥ - وبالمثل، يتم عموماً تخصيص الأراضي المجتمعية وشغلها واستغلالها عبر هيئات حكومية مختارة تمنح حق شغل الأراضي وفقاً للقانون العرفي إذ تخصص الأرض لرجل متزوج بالغ ليستخدمها هو وأسرته. وبذلك، لا تحصل المرأة على الأرض وما يتصل بها من موارد طبيعية إلا عبر زوجها أو أقربائها الذكور.

٥٦ - ويستحق تنوع حقوق المرأة في الأرض في مجتمعات الشعوب الأصلية تعميق الفهم فيما إذا كانت الممارسات العرفية عرضة للخطر أو أنها يمكن أن تحمي أحياناً الحقوق الجماعية للمرأة. فالقانون العرفي يمكن النظر إليه على أنه مرن ومفتوح لشتى التفسيرات رغم أن سيطرة الرجال على الأماكن العامة تميل بهذه التفسيرات لصالح الرجل. فعلى سبيل المثال، بدأت النساء في آروناشال براديش بشمال شرق الهند في الاستفادة من هذه المرونة للمطالبة بالأرض مقدمة تفسيراً آخر يدعم حقوقهن. وتواصل نساء الشعوب الأصلية كفاحهن لزيادة نسبة تمثيلهن في المؤسسات التقليدية والحكومية على السواء بغية تهيئة بيئة مواتية^(٢٤).

(٢٣) مشاركة في الاستقصاء من الكاميرون.

(٢٤) المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الزراعية، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، الدورة المواضيعية المتعلقة بحقوق نساء الشعوب الأصلية في الأرض.

قلة فرص الحصول على الموارد الإنتاجية

٥٧ - فيما يلي المعوقات التي تم الوقوف عليها:

- (أ) في المناطق الريفية الآسيوية، حيث تنتج النساء ٦٠ في المائة من الغذاء، يمتلكن ٢ في المائة فقط من الأراضي، ويتلقين ١ في المائة فقط من مجموع القروض الزراعية، وتتاح لهن إمكانية الحصول على ٥ في المائة فقط من موارد الإرشاد الزراعي^(٢٥)؛
- (ب) يتبين من تحليل برامج الائتمان في خمسة بلدان أفريقية أن النساء يتلقين أقل من ١٠ في المائة من القروض الممنوحة لصغار الملاك الذكور؛
- (ج) لا تمثل النساء إلا ١٥ في المائة من وكلاء الإرشاد الزراعي في العالم. يهيمن الرجال على خدمات الإرشاد الزراعي في ظل عدم وجود عدد كاف من النساء العاملات في مجال الإرشاد. ونظرا للعادات الاجتماعية، لا تتعامل النساء بحرية مع الرجال، ولذلك يمكن ألا تصل استفادتهن من خدمات الإرشاد إلى الحد المأمول؛
- (د) تواجه مساهمة المرأة في التنمية الريفية، إما عن طريق الزراعة التجارية أو المشروعات المرتبطة بها، عوائق ضخمة بسبب محدودية سبل الوصول إلى الأسواق وسلاسل التسويق، فضلا عن الافتقار إلى القروض؛
- (هـ) نتيجة لهيمنة الذكور، فإن التكنولوجيات التي يجري تطويرها في القطاع الزراعي ليست محايدة جنسانيا، ولكنها متحيزة لصالح الرجال. ولذلك تواجه النساء صعوبة في استخدام هذه التكنولوجيات.

عدم مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات

- ٥٨ - تمثل النساء ما يقرب من ثلثي الأميين في العالم، مع اختلاف تلك النسبة إلى حد كبير بين إقليم وآخر. ويتسبب انخفاض مستوى تعليم المرأة والمسؤوليات المنزلية الملقاة على عاتقها على نحو غير متناسب، بالإضافة إلى الأعراف الثقافية والاجتماعية، في الحد من قدرتها على التحدث أمام الرجال، كما يحد ذلك من ملكيتها وإدارتها للأراضي والأموال، ويقوض فرص انخراطها في العمالة المنتجة والمنظمات الريفية واتخاذ القرارات العامة^(٢٦).

(٢٥) فرقة العمل المعنية بنساء الشعوب الأصلية والريف، ٢٠٠٤، منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية (www.apwld.org).

٥٩ - ويجري ترتيب التدريب في المعتاد في أماكن مركزية بعيدة عن منازل النساء، مما لا يمكنهن من الاستفادة الكاملة منه بسبب العادات الاجتماعية، وكذلك لأن النساء لا يمكنهن ترك أطفالهن في المنزل حينما يسافرن لحضور التدريب.

٦٠ - ويمكن أن تسفر مشاركة المرأة في المنظمات المجتمعية التي تدير الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة عن تحسين فعالية تلك المنظمات. وقد تبين من نتائج الاستقصاءات التي أجريت في ٣٣ برنامجاً ريفياً في ٢٠ بلداً وجود مستويات أعلى من التعاون والتضامن وحل النزاعات في المنظمات المجتمعية التي تقوم المرأة فيها بأدوار نشطة^(١٢).

٦١ - وأثبتت الدراسات أن حجز مقاعد للمرأة يزيد الاستثمارات في نوع البنية الأساسية المهم للمرأة وأن مجالس القرى تكون أكثر فعالية حينما يقدم تدريب يراعي الفوارق بين الجنسين لأعضاء المجالس من الذكور والإناث على السواء^(١٣).

تغير ظروف حياة المرأة نتيجة للتهديدات البيئية والجفاف والتصحر

٦٢ - أحدثت التفاعلات بين البشر والبيئة الطبيعية، مثل الرعي الجائر، تغيرات ملحوظة على مر السنين أدت إلى الجفاف والتصحر وزيادة تقلب المناخ. وتتأثر المرأة تأثيراً كبيراً إذ يسفر تحات التربة وتدهني خصوبتها عن انخفاض إنتاجية المحاصيل والمواشي، مما يقلل مصادر الدخل من تلك المنتجات.

٦٣ - وبينما تسوء الأحوال البيئية، يهاجر عدد أكبر من الرجال لفترات أطول، وبصورة دائمة في بعض الأحيان. وتتأثر المرأة على وجه الخصوص بسبب زيادة أعباء العمل نتيجة لزيادة أعداد الذكور المهاجرين. وفي وقت تتناقص فيه مساهمة الرجال المهاجرين في دخول الأسر، تضطلع النساء بالمسؤولية عن تعزيز دورهن الإنتاجي لكسب الدخل وضمان مستويات معيشة لأسرهن تزيد عن مجرد البقاء على قيد الحياة. وتواجه النساء عواقب الجفاف، كما هو الحال في المناطق الجافة مثل السودان وإقليم الصومال الإثيوبي (ومنه منطقة جيجيغا)، حيث تواجه المرأة سلسلة من المشكلات في الحصول على مياه الشرب النظيفة، وحيث تسافر النساء عادة لمدة ساعتين إلى ثلاث ساعات سعياً للحصول على ١٥ إلى ٢٠ لتراً من المياه، ينقلنها على رؤوسهن أو ظهورهن من أجل الصحة والنظافة^(١٤).

٦٤ - وبينما تزيد النساء في المناطق المتضررة من الجفاف مساهمتهن في العمل في المزارع ورعاية الأسر المعيشية، فإنهن يصبحن أيضاً مسؤولات عن اتخاذ مزيد من القرارات إذا كانت الهجرة الطويلة الأمد تعني أن قرارات كبرى، مثل شراء أو بيع المواشي أو تغيير أنماط

(٢٦) مشارك في الاستقصاء من إثيوبيا.

زراعة المحاصيل، لا يمكن أن تنتظر لحين عودة الرجال. وتصبح النساء رئيسات للأسر المعيشية بحكم الواقع، ويزيد ذلك من تعرض العائلات للفقر الشديد، حيث تتولى المرأة مسؤوليات كانت تقليدياً من نصيب الذكور، دون أن تستفيد بنفس قدر استفادة الرجل من الموارد المالية والتكنولوجية والاجتماعية. وزادت أعباء النساء ومسؤولياتهن، ولكن النساء لم يتمتعن بزيادة مناظرة في النفوذ والفرص^(٢٧).

٦٥ - ولوحظ أن كثيراً من النساء الأفريقيات والآسيويات يهاجرن بصورة متزايدة، ليس إلى المناطق الحضرية فحسب، بل إلى الخارج أيضاً لبيع ثمار عملهن، بسبب ضعف أجور العمل في بلدانهم الأصلية. ولوحظ وجود عدد كبير من النساء المغتربات في البلدان العربية ممن أتين من أفريقيا.

٦٦ - وتُظهر المعلومات المتاحة حالياً أن النساء يؤدين أدوارهن الاستراتيجية في التنمية الزراعية والريفية في ظل قيود كبيرة على الموارد واتخاذ القرارات. وتتأثر النساء على وجه الخصوص حيث يضطرن بفعل الهجرة وعدم الاستقرار في الزواج ووفيات الذكور والصراع وانفرادهن بعبء رعاية الأبناء إلى رئاسة الأسر المعيشية.

رابعاً - المسائل ذات الأولوية

٦٧ - حدد المشاركون في العمليات التشاورية (الأحداث الهامشية) التي نظمها الشركاء المنظمون لمجموعة النساء الرئيسة خلال اجتماعي التنفيذ الإقليميين لأفريقيا وآسيا قائمة بالمسائل ذات الأولوية لتطرح أمام الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

الزراعة:

- ١' توفير مزيد من الطعام عن طريق ملكية الأراضي؛
- ٢' ارتفاع مستويات الفقر وعدم توازن عبء العمل، مما يعرف أيضاً بـ "العبء المزدوج" للعمل غير المعترف به والمقدر بأقل من قيمته؛
- ٣' محدودية اهتمام البحوث بالقضايا الجنسانية وقضايا المرأة في مجال الزراعة؛
- ٤' عدم تأمين الحصول على الأراضي والمياه والطاقة والقروض والممتلكات وغيرها من الموارد الاستراتيجية، مما ينجم عنه انخفاض الإنتاجية الاقتصادية؛

(٢٧) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الشؤون الجنسانية والتصحّر: توسيع نطاق أدوار المرأة لاستعادة الأراضي الجافة، ٢٠٠٦.

- ٥' انخياز التكنولوجيات جنسانيا، والافتقار إلى وسائل مواتية للمرأة لتخفيف عبء العمل ومحدودية التدريب، مما يكرس العوائق من ناحيتي الوقت والموارد؛
- ٦' عدم كفاية الدعم المقدم لتنظيم المشاريع والأعمال الصغيرة والتعاونيات والمنظمات الخاصة بالمرأة؛
- ٧' الأسواق والبنية الأساسية؛
- ٨' عدم وجود المهارات - الانتقال من الكفاف إلى الإنتاج التجاري؛
- ٩' تساعد الممارسات الزراعية المستدامة، مثل الزراعة المحافظة على الموارد، المرأة والبيئة والإنتاجية - وهناك حالات عديدة تبين تخفيض العمل، ولكنها تحتاج إلى الحصول على المعدات؛
- ١٠' ينبغي أن تتضمن سياسات الإنتاج الزراعي صراحة المساواة بين الجنسين والترويج والإدماج النشطين للمرأة؛
- ١١' فقدان العمال الزراعيين والمزارعين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز؛
- ١٢' النساء مزارعات أيضاً؛
- الأراضي:
- ١' عدم كفاية ملكية النساء للأراضي/إمكانية حصولهن على الأراضي؛
- ٢' حقوق المرأة في الأراضي؛
- ٣' ملكية الأراضي وإمكانية الحصول عليها - تحسين سبل كسب المرأة لمعيشتها وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية؛
- ٤' إمكانية الحصول على الأراضي من خلال تسهيل استعراض وإصلاح القوانين والممارسات العرفية التي تراعي الفوارق بين الجنسين، والدعوة إلى ذلك؛
- ٥' الإدارة؛
- ٦' مهارات للمساهمة الفعالة في الإدارة؛
- ٧' سياسات تمنح للمرأة إمكانية متساوية للحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية والإنتاجية، والتصرف فيها؛

التصحر:

- ١' إدارة الأراضي والنظام الإيكولوجي؛
- ٢' إمكانية الحصول على المياه؛
- ٣' الري بالغمر؛
- ٤' الاعتماد على الموارد الطبيعية كمصدر لكسب العيش وتحقيق الاستدامة؛
- ٥' وعي المرأة وانخراطها في جميع مستويات إدارة الموارد الطبيعية؛
- ٦' المشاركة في برامج ومشاريع التأهيل؛
- ٧' الهجرة؛
- ٨' الصراع - استخدام الموارد؛

الجفاف:

- ١' تأثير المرأة بالجفاف؛
- ٢' الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية؛
- ٣' الانخراط في برامج المياه والصرف الصحي وإدارة الموارد؛
- ٤' الإدارة غير المستدامة للموارد الطبيعية تؤثر سلباً على المرأة من حيث الطاقة، والطعام، والمياه؛

التنمية الريفية:

- ١' القدرة على المطالبة بسبل كسب العيش وتحسين المساعدة؛
- ٢' إمكانية الاستفادة من الخدمات والمرافق؛
- ٣' التمكين الاقتصادي (زيادة إمكانية الحصول على الموارد)؛
- ٤' الهجرة من الريف إلى الحضر؛
- ٥' البطالة؛
- ٦' عدم توفر الطاقة؛
- ٧' انخفاض الموارد المخصصة للتنمية الريفية؛

أفريقيا:

١' السلام والاستقرار؛

٢' تقوم المرأة بدور مهم في الأمن الغذائي في أفريقيا؛

القضايا الشاملة:

١' المرأة وتغير المناخ؛

٢' المرأة والعمالة؛

٣' التوسع الحضري - تعيش الأغلبية في أحياء فقيرة (دون مرافق اجتماعية)؛

٤' الأمية في أوساط النساء؛

٥' الثقافة والقيادة - الأدوار التقليدية؛

٦' الضغط السكاني الذي لا تجري مواجته؛

٧' التمثيل الرسمي الضئيل للمرأة في الهيئات والمؤسسات الحكومية المحلية والوطنية؛

٨' انخفاض مستويات التعليم، بما في ذلك تعلم المهارات الأساسية والتثقيف في مجالي الصحة والصحة الإنجابية وزيادة العنف الجنسي والعائلي؛

٩' ما زالت الشواغل الجنسانية تعالج بخطابات أو كمشاريع منفصلة للمرأة؛

١٠' آليات ضعيفة تفتقر إلى ما يكفي من القدرات والسلطات والتمويل لمراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

١١' سوء استخدام المؤشرات التي تراعي الفوارق بين الجنسين (غالباً ما لا تُجمع بشكل سليم، أو تُفقد عند تجميع البيانات المنشورة، أو لا تُستخدم)؛

١٢' عدم وجود آليات فعالة لرصد وتقييم النظم القائمة المصممة لتعزيز المساواة بين الجنسين؛

١٣' عدد قليل جداً من الفتيات في منظمات إدارة الزراعة والموارد الطبيعية، لا سيما في مجال الإرشاد؛

١٤' ما زالت منظمات إدارة الزراعة والموارد الطبيعية تشهد هيمنة الذكور ولا تتوفر بها أحوال تمكن من وضع البرامج على نحو يراعي الفروق بين الجنسين ومساءلة المزارعات.

خامسا - الاستراتيجيات والفرص الجديدة

دور المرأة في اتخاذ القرارات

٦٨ - ينبغي إشراك المزيد من النساء في عمليات اتخاذ القرارات ورسم السياسات المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر. ويجب أن تنفذ فعليا إجراءات العمل الإيجابي الهادفة إلى النساء (٤٠ في المائة من جميع التعيينات) في المناصب الرئيسية في الخدمة العامة وفي المؤسسات الوطنية التي تعني بالتنفيذ أو بوضع السياسات، حتى يتمكن من التأثير في السياسات. وإذا كان هناك نقص في عدد النساء اللائي يتمتعن بالمهارات اللازمة، يمكن للحكومة بالتعاون مع المنظمات المعنية، مثل منظمات المجتمع المدني، أن تحدد النساء اللائي يمكن تدريبهن ليصبحن قادة يعملن بقدر أكبر من الفعالية. ويجب أن تكون النساء في مراكز اتخاذ القرار قائدات ومحركات للبرنامج الجديد للزراعة والتنمية الريفية.

٦٩ - كما ينبغي الاعتراف بالنساء باعتباره من أصحاب المصلحة الرئيسيين وعوامل تغيير في إطار تحقيق التنمية المستدامة. وتدعو الحاجة إلى إضفاء الصفة المؤسسية على مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في صياغة السياسات ووضع برامج التنمية.

تخصيص الموارد لدعم المساواة بين الجنسين

٧٠ - لا تمثل المعونة الإنمائية للزراعة في الوقت الحالي سوى عُشر مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولا تمثل المعونة المخصصة لدعم المساواة بين الجنسين إلا نحو ٨ في المائة من مجموع المعونة المقدمة للزراعة^(٢٨). وينبغي أن تشارك المرأة في تصميم السياسات المتعلقة بتدفقات الموارد الإنمائية لدعم المساواة بين الجنسين، وفي اتخاذ القرارات بشأنها. وينبغي أن يكفل تخصيص الموارد والمعونة الإنمائية وآليات التمويل التي يجري تصميمها، أي الخطط الطوعية لتجارة الكربون، وتحويلات المهاجرين من أجل التنمية الريفية، دعم المشاريع التي تعزز المساواة بين الجنسين والتنمية الريفية.

(٢٨) أمانة لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠٠٥، المعونة لدعم المساواة بين الجنسين، ١٩٩٩-٢٠٠٣.

معالجة قدرة المؤسسات المحلية على تلبية احتياجات النساء والفتيات الريفيات، لا سيما المزارعات، عن طريق التدريب

٧١ - ينبغي كفالة قدرة المؤسسات الريفية على تلبية احتياجات النساء والفتيات الريفيات، لا سيما المزارعات، مثل دوائر الإرشاد الزراعي والتعاونيات ومؤسسات التمويل الريفي والسلطات اللامركزية والمحلية والمنظمات المجتمعية المحلية والمنظمات غير الحكومية. ويمكن أن يندرج ضمن مبادرات بناء القدرات ما يلي:

(أ) ضرورة إعادة توجيه دوائر الإرشاد الزراعي لجعلها محايدة جنسانياً. وضرورة تعيين مزيد من المرشدات؛

(ب) اتخاذ تدريب المدربين وسيلة لإشراك الموظفين الفنيين من الفئة العليا في تعلم وتعليم نُهج للتشارك والتحليل الجنساني؛

(ج) توفير التدريب لجماعات النساء على مهارات التفاوض وتنمية الجماعات ودعم منظماتهن؛

(د) تقوية الروابط مع واضعي السياسات والمخططين والمديرين بدعوتهم للمشاركة في مناقشات بشأن آثار نتائج المشروعات على التخطيط؛

(هـ) التدريب على كيفية الربط بين المرأة الريفية والقطاع الزراعي العالي القيمة، أي سلاسل الإمداد العالمية الناشئة (الخضروات والفواكه والزهور)، وسلاسل المتاجر الضخمة المتسعة.

البحث والتحليل المتعمق في آثار انعدام الأمن الغذائي المفصلة حسب نوع الجنس

٧٢ - ينبغي أن يبدأ تحسين مشاركة المرأة في معالجة قضايا الأمن الغذائي بتحليل متعمق في التأثيرات المتباينة لانعدام الأمن الغذائي والفقر على النساء والرجال على الصعيد القطري. وعلى هذا النحو، يمكن تقييم الأدلة العملية على النطاق الفعلي لمسائل انعدام الأمن الغذائي، وتحسين مشاركة النساء والرجال في تحقيق الأمن الغذائي.

مراجعات الجوانب الجنسانية في السياسات والبرامج الزراعية

٧٣ - يمكن لمراجعات الجوانب الجنسانية في السياسات والبرامج الزراعية أن توفر أحدث المعلومات عن حالة الجنسين في قطاعي الأراضي والزراعة. ومن شأن المراجعة أيضاً أن تحدد الفجوات بين النساء والرجال في هذين القطاعين، وأن تقترح الحلول الممكنة على واضعي السياسات لسد تلك الفجوات.

جمع بيانات مفصلة حسب نوع الجنس بشأن تكنولوجيات الزراعة

٧٤ - هناك حاجة إلى جمع بيانات مفصلة حسب نوع الجنس لتحديد أي نوع من التكنولوجيات والمعدات الزراعية يستخدمها الرجال والنساء كل على حدة في الإنتاج الزراعي.

تعزيز ممارسات التنمية الزراعية والريفية المستدامة

٧٥ - أكثر أنظمة الزراعة قابلية للاستمرار، مثل المزارع الصغيرة والعائلية، هي التي تقوم فيها المرأة بدور مهم. وهي أكثرها إنتاجية لإطعام الناس ولضمان المنافع البيئية في نفس الوقت. وينبغي أن تطرح في هذا الإطار اقتراحات ونهج من بينها الزراعة العضوية، ومفاهيم الزراعة المعمرة المتكاملة (اعتماد الإيكولوجيا أساساً لتصميم نظم متكاملة لإنتاج الغذاء والسكن والتكنولوجيا الملائمة وتنمية المجتمع المحلي)، والزراعة المحافظة على الموارد (عمليات النظام الطبيعي التي تقلل اختلال نظام التربة وتدهور الأرض عن طريق تقليل الحراثة).

سادساً - الدور الذي يمكن أن تقوم به مجموعة النساء الرئيسية

٧٦ - يمكن لمجموعة النساء الرئيسية أن تضطلع بدور في ما يلي:

- (أ) حشد الفتيات في ميدان الزراعة والتعاون مع الهيئات الإقليمية لمساعدتها على تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛
- (ب) حفز إقامة الصلات المؤسسية وتوسيع نطاق المنظمات غير الحكومية التي تركز على المرأة؛
- (ج) الدعوة إلى زيادة إمكانية وصول المرأة إلى سوق العمل في القطاع الزراعي، والحد من انعدام الأمن الوظيفي، وتحسين إمكانية الوصول إلى أسواق مربحة؛
- (د) تحديد تدفقات الموارد وآليات التمويل التي تفيد المرأة؛
- (هـ) المساعدة في وضع مؤشرات ووسائل لقياس ورصد وتقييم إسهام المرأة في مجالي الزراعة والتنمية الريفية، والتأثيرات المختلفة للسياسات والبرامج على حياة المرأة، وتأثيرات تعميم مراعاة المنظور الجنساني على النساء ومجتمعاتهن المحلية؛
- (و) التشجيع على تغيير الأدوار للتوصل إلى عدد أكبر من النساء والفتيات اللائي يعملن في حرف تقنية مع تقوية قدرات الفتيات في ميداني الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية؛

- (ز) بناء قدرات ومعارف ومهارات النساء والفتيات عن طريق التعليم والتدريب والإعلام والاتصال والتواصل وتبادل الخبرات؛
- (ح) بناء القدرات في جميع المنظمات المعنية لكفالة مراعاة الفوارق بين الجنسين؛
- (ط) المساعدة على حصول المزارعات على التكنولوجيا الملائمة، وزيادة مشاركة النساء في تطوير التكنولوجيا، وتشجيع تنمية المهارات؛
- (ي) المساعدة على إيجاد حلول وفرص جديدة للمرأة الريفية، بما في ذلك الدعم التقني والمعارف التقنية في الحراثة الزراعية وإعادة زرع الأشجار (وبالتحديد أنواع الأشجار المتعددة الأغراض) وتطوير زراعات الوقود الحيوي واستخلاصه كوسيلة لحل مشكلة التصحر؛
- (ك) إعطاء صورة عن معارف نساء الشعوب الأصلية المستدامة، والجمع بين الإجراءات الجديدة والقديمة التي لها إمكانية كبيرة للتأثير إيجابيا في تغير المناخ؛
- (ل) توعية مصممي مشاريع إدارة الموارد الطبيعية، ووضع تكنولوجيات تلائم المرأة لتقليل التأثير على الموارد الطبيعية، وتحسين إشراك المرأة؛
- (م) دعم المنتديات التي توفر للمرأة الريفية بصفة خاصة فرصة لتبادل خبراتها مع الآخرين؛
- (ن) دعم المرأة العاملة في المناطق المعرضة لتزاعات وتقديم الدعم التقني لردم الفجوة بين أنشطة تأهيل المرأة وأنشطة التنمية عن طريق بعثات التقييم التي ستساعد على تحديد الاحتياجات ذات الأولوية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني ووضع السياسات.